

جامعة في المخيم
المبادرات



الطبعة النهائية
18.06.2013

05

الضاحية

تخطي الحدود



جامعة في المخيم
جامعة في المخيم

المبادرات

الضاحية

تخطي الحدود

المشاركون

قصي أبو عكر، وأحمد اللحام

مخيم الدهيشة

ما وراء المخيم: الدخول في المشاع

المبادرات التي يقوم بها مشاركو جامعة في المخيم هي نتاج جهد مشترك ما بين المشاركين والمجتمع. حيث استندت هذه المبادرات على أفكار وملاحظات بنيت عن طريق التعلم من خلال التجربة والممارسة - وليس تشكيل المعلومة عن طريق التلقين - مما ادى الى الفهم النقدي للسياق الاجتماعي والسياسي دون الأخذ بالمسلمات.

في السنة الأولى عمل المشاركون على ما يسمى القاموس الجمعي والذي احتوى على مجموعة من المفاهيم التي تعتبر أساسية لفهم حالة مخيمات اللاجئين الفلسطينيين المعاصرة، حيث شكل القاموس الجمعي الاطار الفكري للمبادرات مما جعلها أكثر تماسكا وعمقا واتصالا بالواقع.

خلال السنة الثانية تم التركيز بشكل أكبر على التعلم من خلال الممارسة والتي كان من بينها رحلات المشي، لقاءات، عروض تقديمية، جلسات نقاشية وغيرها من الأنشطة والتي تهدف الى الانخراط مباشرة مع المخيم، مما سهل على المشاركين امكانية العمل على مبادرات تحافظ على حالة المخيم الاستثنائية.

*

نتجت المبادرات من خلال نقاش وحوار مع ساندي هلال ومنير فاشه وأليساندرو بيتي، و تم تفعيل هذه المبادرات من قبل تمارا أبو لبن، بريف نيوز البس، أيمن خليفة، ماتيو جودي، سارة بلجيني، جوليانا راكو، ديجو سجاتو ودينا قدومي.

فبعد خمسة وستين عاما من اللجوء لم يعد المخيم مكونا من الخيم، حيث خلق التغيير في أوضاع المخيم على مدار كل هذه السنين تحوله من حيز انساني الى مساحة سياسية نشطة، كما وأصبح تعبيراً وتجسيدا لحق العودة.

مبادرات شابات وشباب جامعة في المخيم تحمل أسماء هذا التحول الحضري: الحديقة، الأزقة، البلدية، الضاحية، البركة، الملعب، الساحة، الغير مبني، والجسر. ومجرد وجود هذه الأماكن المشتركة داخل مخيمات اللاجئين يشار الى التشكيلات المكانية والاجتماعية الجديدة وراء فكرة المخيم كموقع من التهميش والفقر والقهر السياسي.

اليساندرو بيتي

مدير المشروع

مخيم الدهيشة، حزيران 2013

فهرس

ملاحظات	10
- أحمد اللحام	11
على الأرض	13

29 | نحو الضاحية

من يملك الأرض	31
قصي أبو عكر	34

63 | أسئلة

أسئلة لدي	64
أحمد اللحام	65
علاقتي بالمخيم	74
قصي أبو عكر، وأحمد اللحام	75

مخيم الدهيشة



الضاحية



- تصوير: ماتيو جويدي

أرطاس

بعد نكبة عام 1948، وجد اللاجئون الفلسطينيون انفسهم متجمعين في مخيمات للاجئين في الضفة الغربية، وقطاع غزة، والدول المضيفة الأخرى. وفي ذلك الوقت، كان اللاجئون ضعفاء، مهمشين، مرهقين وضائعين. ولكن من خلال حياة المخيم المستمرة حتى اللحظة، قام اللاجئون بتغيير مصيرهم، وظروفهم، من كونهم ضعفاء الى اقوياء، ومن مهمشين الى قياديين للمجتمع، ومن كونهم مقيدون بحدود المخيم إلى بنائهم مدن وضواح.

هنالك ضاحية جديدة - ضاحية الشهداء - بجانب مخيم الدهيشة والتي هي مثال واضح على عملية البناء.

قامت عائلتي بشراء قطعة لرض في الضاحية، ونقوم الآن ببناء منزل هناك، شخصياً، وكوني لاجئاً يعيش في مخيم، وسوف ينتقل للعيش في الضاحية قريباً، فان فهم ما يحدث على أطراف المخيم أمر حاسم بالنسبة لي، فهذه الحدود تشكل مكاناً يمكننا التعلم من خلاله عن المخيم، وعن اللاجئين.

بعبارة أخرى، أنها مرآة للمخيم، ومن خلال هذه المرآة يمكننا فهم المخيم نفسه من خارجه، وفهم تجمعات المخيم الجديدة المتشكلة في هذه المناطق الخارجية. في حالة الضاحية، وعلى سبيل المثال، فإن 89% من سكانها هم لاجئون بشكل أساسي من مخيم الدهيشة. وهذا التجمع اللاجئ الجديد خارج حدود المخيم يمثل حياة اللاجئين في صورة أبعد من حدود المخيم.

وكشخص سيغادر المخيم قريباً للعيش في ضاحية الشهداء،
فإن هذا الانتقال يجعلني أفكر كثيراً في حالتي كلاجئ.
سؤال مفصلي يخطر ببالي: كيف يمكننا تعريف حدود المخيم؟

- أحمد اللحام

على الأرض

مقابلة مع أحد سكان مخيم الدهيشة، والذي يقوم ببناء منزل في الضاحية
مخيم الدهيشة 21 كانون الأول 2012

أحمد: لماذا قررت السكن خارج المخيم؟

ف: بداية، عائلتي الآن أكثر عدداً، ولا نملك المساحة للتوسع داخل المخيم، ليس لدي مساحة سوى المنزل الذي نعيش به الآن. وبالتالي لا يمكننا التوسع إلا خارج المخيم، وهذا هو السبب الجوهرى.

النقص في المساحة
في المخيم.

أحمد: لماذا لم تحاول إعادة بناء منزلك داخل المخيم، بالطريقة التي تناسبك، بدلاً من شراء أرض خارج المخيم؟

ف: لا يوجد أرض للبناء عليها هنا، وأي شيء أقوم به هنا سيبقى على نفس المساحة، يمكنني تغيير أشياء داخل المنزل، ولكن ليس هنالك إمكانية للتوسع في المساحة.

أحمد: بما يتعلق بالبعد الاجتماعي والسياسي، ماذا يعني لك مغادرة المخيم؟

ف: يجب أن لا يكون المخيم هو هوية اللاجئ، في النهاية المخيم ليس سوى مكان كغيره، هنالك لاجئون يعيشون في نابلس، ورام الله، والخليل، و ما زالوا يحتفظون بحالة اللجوء التي حصلوا عليها من المجتمع الدولي في عام 1948. حالة اللجوء جاءت لأننا غادرنا أراضيها، وهربنا بعيداً لمكان آخر. هذا المكان يمكن أن يكون بيت لحم، أو بيت جالا، وليس الدهيشة، المخيم أصبح الهوية السياسية للاجئ، ولكن عملياً هو مثل أي مكان آخر. أعني، بأنك لو غادرت المخيم هذا لا يعني بأنك لست لاجئاً، وذلك لأنك ما زلت بعيداً عن أرضك الأصلية.

أحمد: سوف تكون لاجئاً تعيش في فيلا خارج المخيم، هل يعني لك ذلك شيئاً؟

ف: ما هي المشكلة في ذلك؟ الآن، نتحدث عن اللاجئ الذي يعيش في عمان، ويملك عقاراً في شارع عمان، أرقى المواقع في عمان، يمكن أن يملك متاجر هناك، ويبقي على حالة لجوئه. هنالك لاجئون في فرنسا، وروما، هم لاجئون بغض النظر عن المكان الذي يعيشون فيه في أوروبا، هنالك لاجئون في لبنان، في بيروت وفي نفس الوقت هنالك لاجئون في مخيمات صبرا وشاتيلا. المكان لا دخل له في حالة اللجوء لأي شخص، هذه حالة اساسية مرتبطة بالناس الذين اجبروا على مغادرة أراضيهم.

أحمد: بهذا الخصوص، ما هو الفرق بين العيش في ضاحية الشهداء والعيش في مدينة الدوحة؟

ف: ليس هناك فرق أساسي، 80% من سكان الدوحة هم من لاجئي مخيمات الدهيشة، وعايدة، والعروب. اذا سألتني لماذا اخترت الضاحية، سأقول لأن الأرض أرخص ثمنًا، ولو توفر لي المال الكافي للشراء في الدوحة، من الممكن أن أسكن هناك، ليس هنالك فرق كبير، لا من الناحية السياسية ولا من ناحية الحياة اليومية، يمكن ان يكون هنالك اختلاف من ناحية الخدمات (الدوحة لها بلدية) واتباعك لأي بلدية لا يلغي حالة لجوئك.

أحمد: هل حقيقة أن 90% من سكان الضاحية هم لاجئون يعيشون في فيلا أو منازل جميلة له علاقة بمضمون التوطين؟

ف: الفلسطينيون اللاجئون منذ 60 عاماً، وفي الأفق السياسي من وجهة نظري، ليس هنالك توقع للعودة، والآن العديد من الناس يربطون حالة اللجوء بالمخيم، والمعاناة والذي يعني بأنه عليك أن تعاني لتكون لاجئاً. أعاني إذن أنا لاجئ؟ هذا ليس له أي علاقة بحالة اللجوء، أو لحالتهم، أو موقعهم السياسي. على أية حال، فإن اللاجئ له الحق بالعيش كإنسان وأن ينشئ أولاده وأن يعيش في مكان مناسب، بالإضافة إلى الخدمات المناسبة وكما قلت لك، هنا في بيت لحم، يوجد العديد من اللاجئين يعيشون في قصور، مثل قصر الجراشي، والذي سمي نفسه بهذا الاسم نسبة إلى قريته الأصلية (جراش).

التوطين
وقف المعاناة لا
يعني التطوين

أحمد: بالحديث عن العلاقات الاجتماعية وبعد الخصوصية، ما هو الفرق بين العيش في المخيم، والعيش في الضاحية؟

العلاقات الاجتماعية
في المخيم هي نوع من
الحماية، والتضامن،
ولكن أيضاً مزعجة.

ف: في المخيم لا يوجد هنالك خصوصية بسبب طبيعة العلاقات بين الناس، هذه العلاقات تأسست خلال 50-60 عاماً وتشكلت من خلال الانفتاح، وهي مزعجة للجيل الحالي. هذه العلاقات خلقت نوعاً من الحماية الاجتماعية ونوعاً من التضامن الاجتماعي للجيل القديم، بسبب الفقر.

اليوم، أصبح كل هذا يشكل إزعاجاً أكثر منه فائدة. رأيي الشخصي، أن حصولك على القليل من الخصوصية، يمكنك من العيش بالطريقة التي تريد، وأن تنشئ أبناءك في أي مكان تريد، وهذا بالتأكيد أفضل مما لدينا في المخيم. في المخيم هناك العديد من العلاقات والتصرفات مفروضة علينا بسبب الوضع الاجتماعي المتوتر. هنا لا يمكنك أن تفتح نافذتك بحرية لأنك يمكن أن تزعج أحد جيرانك، في الضاحية يمكنك فتح نافذتك.

أحمد: بخصوص الضاحية، من أين اشتريت الأرض؟

ف: اشتريتها من ابن عمي، ولكن الأرض في هذه المنطقة كانت دائماً محل نزاع، خلال الاحتلال الإسرائيلي كان أراضي حكومية، وبعدها ظهرت إشاعات تقول أن الأرض ملك لشخص من بيت جالا، وأنا أتحدث عن إشاعات لأنه لهذه اللحظة لم يظهر أحد ملكية حقيقة لهذه الأرض، وبعد ذلك، عندما بدأ سكان المخيم البناء هناك، اكتشفنا بأن الأرض هي ملك لعائلة الحسيني من القدس، وهذا أحدث مشكلة كبيرة بين عائلة الحسيني والناس، وعليه تشكلت لجنة مكونة من فيصل الحسيني، ووزارة الإسكان، والمخيم لحل هذه المشكلة، وقد توصلوا لاتفاق.

الأرض
متنازع عليها مملوكة
من قبل عائلة
الحسيني

بعد ذلك أصبح وجود الناس هناك يمكن أن يكون قانونياً من خلال دفع مبلغ رمزي.

أحمد: ما هي أوراق الملكية التي تملكها؟

ف: أملك وكالة دورية، وبحسب القانون الفلسطيني، فهي لا تعني ملكية كاملة.

أحمد: ماذا تفعل لو ظهر أحد يملك أوراق ملكية كاملة؟

ف: نظرياً يمكن أن تتم مقاضاتنا كما حدث في الدوحة، حيث قام العديد من الناس ببناء منازلهم، وبعدها ظهر أشخاص يملكون طابو (أوراق ملكية كاملة). وبعض هذه الحالات ما زالت في المحاكم. وفي بعض الحالات تدفع وزارة الإسكان الفلسطينية تعويضاً لأصحاب الأرض لتبقى المنازل كما هي.

أحمد: ماذا عن البنى التحتية هناك؟

ف: لا يوجد بنى تحتية للصرف الصحي، تم تصميم الشوارع من قبل الناس بناءً على تفاهات بين الجيران، لا أتحدث عن تخطيط حضري حديث، هي كانت فقط خطوة عفوية بين الناس، وحتى اللحظة لا تتوفر جميع الخدمات الأساسية.

الملكية

سكان الضاحية لا

يملكون طابو، ولكن

حق استخدام للأرض.

شبكة الكهرباء
في أواخر 2012، قامت
شركة خاصة بتوفير الكهرباء
للضاحية، حتى اللحظة
الخطوط ممدودة مباشرة
من المخيم.



شركة كهرباء خاصة وافقت على بناء شبكة كهرباء منذ أسبوعين فقط، اعتاد الناس استخدام طرق غير قانونية للحصول على الكهرباء، من خلال التوصيل بأسلاك كهربائية موجودة.

قصي: أسلاك من المخيم؟

ف: بالتأكيد، معظمهم كانوا يحضرون الماء والكهرباء من المخيم إلى الضاحية، والتي بالطبع غير قانونية. مؤخراً قامت شركة الكهرباء بالتعامل مع الحقائق التي على ارض الواقع، لأن الضاحية آخذة بالنمو. وهناك مشروع لتوفير المياه للضاحية ولكنه غير مكتمل حتى اللحظة.

أحمد: هل ستخسر خدمات وكالة الغوث بسبب انتقالك إلى خارج المخيم؟

ف: لا، ولماذا سأخسرها؟ رسمياً، وكالة الغوث تعتبر الضاحية خارج حدود المخيم، وبالتالي ليست من مسؤولياتها، ولكن في حقيقة الأمر، ما الذي تقدمه وكالة الغوث؟ فهي لا تقدم أي خدمات لتخسرها، فهي توفر العيادة، وأي لاجئ يمكنه الذهاب للعيادة بغض النظر عن مكان سكنه، وأعتقد نفس الشيء بالنسبة لمدارس وكالة الغوث.

أحمد: هل أنت عضو في لجنة الضاحية المحلية؟

ف: لا

أحمد: ما رأيك بطلب لجنة الضاحية بأن تكون جزءاً من لجنة خدمات مخيم الدهيشة؟

ف: هذا الطلب لم يقدم فقط من خلال اللجنة، بل هو نتاج لنقاش بهذا الخصوص بين معظم سكان الضاحية، معظم سكان الضاحية يرغبون بأن يكونوا جزءاً من المخيم، أو على الأقل الحصول على جزء من الخدمات التي تقدمها لجنة خدمات مخيم الدهيشة.

وهذا يضمن عدم وجود بلدية رسمية أو صفة مدينة، وهذا له بعد سياسي قوي، بالإضافة يمكن ربط الخدمات بالضاحية بالخدمات في المخيم، على سبيل المثال، شبكة الكهرباء والمياه يمكن ربطها بما هو موجود في المخيم، حيث إن غياب شبكة الكهرباء أجبر الناس على ربط أسلاكهم مع شبكة المخيم.

أحمد: من وجهة نظرك، هل طلب لجنة الضاحية المحلية من لجنة خدمات مخيم الدهيشة له علاقة بالتمثيل السياسي، أم أنه خدماتي فقط؟

ف: الاثنان معاً، لأنه في الواقع يمكننا الحصول على الخدمات من قبل مجلس قروي أرطاس (قرية بجانب الضاحية)، مجلس قروي أرطاس اقترح أن نكون جزءاً من قريتهم، ولكننا رفضنا ذلك بسبب قلقنا من الناحية السياسية، والتي تجبرنا على أن نكون جزءاً من المخيم ومظلتها السياسية. وحقيقة الأمر أن لجنة خدمات مخيم الدهيشة ليس لها القدرات الخدمتية كاي بلدية، فبلدية الدوحة على سبيل المثال لها إمكانيات أكبر

الخدمات
المخيم كمقدم
للخدمات

البعد السياسي
عدم الاتباع لأي بلدية
يسمح لهوية اللجوء
بالبقاء كما هي.

من لجنة الخدمات. ولكن الضاحية هي امتداد طبيعي لمخيم الدهيشة، والتي تتحمل مسؤوليته وكالة الغوث وليس الناس.

قصي: من ناحية الخدمات، أيهما تفضل، المخيم ام الضاحية؟

ف: علينا التفريق بين نوعين من السكان، لنأخذ الدوحة والضاحية على سبيل المثال، الدوحة لا يمكن اعتبارها هامشاً من هوامش المخيم؛ بسبب موقعها الجغرافي، أما الضاحية فهي هامش من هوامش المخيم، أرض المخيم تم استئجارها من قبل الوكالة لـ 99 عاماً في عام 1951 أو 1952. وكالة الغوث كان عليها تحمل مسؤولية توسيع حدود المخيم لمجاراة الزيادة في السكان، والاستجابة للحاجات الطبيعية للاجئين.

الشوارع

في الضاحية هنالك فقط
شارع واحد معبد، الناس
ما زالو يمشون عبر منحدر
حاد للوصول لمنازلهم أو
للمخيم.



ثم أن الضاحية ملتصقة جغرافياً بالمخيم، ومعظم سكانها من المخيم، وبالتالي أعتقد بأن الخدمات في الضاحية يجب أن تقدمها وكالة الغوث، كونها الجهة المسؤولة بهذا الخصوص. أو على الأقل أن تقدمها لجنة خدمات المخيم كجسم يقدم الخدمات، او يمكن ان يكون بشكل متعاون بينهما. ولكنني بشكل قاطع ضد الحصول على هذه الخدمات من قبل اي بلدية. اقصد بأنني ضد التعامل مع الضاحية كمدينة لأنها جزء من المخيم تقريباً. هذه الضاحية يجب اعتبارها كامتداد طبيعي للمخيم حيث كان يجب على وكالة الغوث استئجارها ليتمكن الناس من التوسع.

الخدمات
ضد فكرة التعامل
مع الضاحية
كمدينة؛ لأنها
تقريباً جزء من
المخيم.

قصي: ولكن قوانين وكالة الغوث ولجنة الخدمات في المخيم تجبرهم على العمل فقط داخل حدود المخيم؟

ف: السؤال هو: من قرر حدود المخيم؟ وكالة الغوث قامت بذلك قبل 60 عاماً، أنت قلت بأن عدد المخيم قبل 60 عاماً كان (3-4) آلاف نسمة، واليوم هو أربعة أضعاف هذا العدد، والمخيم لا يمكنه استيعاب هذا العدد. وحتى الخدمات الأساسية لا يمكنها استيعاب هذا العدد. في البداية فإن الوحدات السكنية كانت غرفتين سكنيتين، اليوم هنالك (4-5) عائلات تسكن على نفس مساحة هاتين الغرفتين، كان يجب على وكالة الغوث تحمل هذا العبء وليس الناس أنفسهم، هذا النمو في السكان طبيعي، وعلى وكالة الغوث أو الجهات المعنية تحمل المسؤولية للاستجابة لاحتياجات الناس لتمكينهم من العيش، لم يأت أحد من خارج المخيم ليعيش في المخيم. السكان هم من اللاجئين الأصليين وأجيالهم اللاحقة، ولهذا السبب فإن وكالة الغوث مسؤولة عن توسيع المخيم بدلاً من إضافة ضغوط على سكانه، حتى النمو العمودي والذي اعتمده الناس لعشرين عاماً توقف بسبب جودة البناء، والتي ليست قوية كفاية لتحمل أربع طبقات.

دور وكالة الغوث
على وكالة الغوث
الاهتمام بنمو
المخيم وإعادة رسم
حدوده.

قصي: وكالة الغوث تتعامل مع قضية اللاجئين كوضع مؤقت، ولكن بعد 65 عاماً على النكبة ما زالت تتعامل معها بنفس الطريقة.

ف: وكالة الغوث أساساً هي فصيل سياسي، وأنه من الخطأ التعامل مع الوكالة على أنها مقدم خدمات إنسانية فقط. تم تأسيسها من قبل الهيئة العامة للأمم المتحدة التي أصدرت قرار التقسيم عام 1947، وأقصد الهيئة العامة من خلال قرارها علمت أن هذا الوضع لن يكون مؤقتاً أو على الأقل سيكون لوقت طويل. لم يتوقعوا عودتنا عام 1958، هم خططوا لذلك وكانوا على علم بأن حاجة الناس ستسمر لعقود، كفلسطيني فإن هذا غير طبيعي، وضع مؤقت، وسوف استمر في النضال حتى العودة. ولكنهم (الأمم المتحدة) يعلمون بأنه وضع طويل الأمد، والذي يمكن أن يبقى كما هو في الـ 50 سنة القادمة.

قصي: قلت بأن الضاحية يجب أن يتم ربطها بلجنة خدمات مخيم الدهيشة، أو وكالة الغوث، أو تعاون فيما بينهما، في حالة الدوحة، لم يناقش أحد هذه القضية، ما هو الفرق بين الحاليتين؟ هل هي فقط مسألة جغرافية؟

ف: الفرق ليس فقط جغرافياً، ولكن الفترات التاريخية لنشأة الموقعين، وإمكانيات الناس للمفاوضة، وفرض إرادتهم على وكالة الغوث، والطلب منها، فمدينة الدوحة تأسست خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي، لم يكن هناك لجان خدمات، وكان فقط وكالة الغوث، في الوقت الذي كانت وكالة الغوث تطبق فيه سياستها بالقوة دون قدرة أحد على المناقشة، وكان محصوراً بقوانين جيش الاحتلال على المخيم، لم يكن بإمكان أحد إجبار وكالة الغوث على توسيع خدماتها.

مرافق
هناك مسجد قيد
الإنشاء، وحتى اللحظة
هو المرفق الاجتماعي
الوحيد المتوقع.



في ظروف أخرى، الدوحة يجب أن تكون ضمن خدمات الوكالة؛ لأنها مثل المخيم حتى لو كانت بمنازل أفضل.

اليوم، نحن نتحدث عن ضاحية جديدة تأسست في ظل وجود السلطة الفلسطينية، وبحضور لجان الخدمات، والقادرة على مفاوضة وكالة الغوث حول مسؤوليتها عن الضاحية، وهذا كان مستحيلاً أبان الاحتلال.

احمد: قلت بأنه كان يجب على الوكالة استئجار أرض جديدة، وتوسيع عملها.

ف: هذا جزء من الخدمات الواجب توفيرها، ولكن بخصوص الوصاية السياسية المتوقعة، فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة أعلنت بأن وصاية وكالة الغوث الأساسية هي الإغاثة، بعبارة أخرى، حددت نفسها ضمن المساعدات الإنسانية والخدمات فقط.

لم يكن بالإمكان أن تكون جسماً ممثلاً سياسياً للاجئين؛ لأن اللاجئين الفلسطينيين لهم ممثل سياسي. الفلسطينيون لهم قضية قبل أن يكونوا طالبي مساعدات، قمنا بخلق ما يمثلنا سياسياً من خلال نضال طويل وصعب ضد قوات الاحتلال، فأنا ضد إعطاء وكالة الغوث أي دور سياسي، بغض النظر عن أن جوهر وصاية وكالة الغوث كان سياسياً بجانب كونه جانب مساعدات إنسانية.

01

نحو الضاحية

من يملك الأرض؟

إن ملكية الأراضي، مغارة جبل خالد والمعروفة حالياً «بضاحية الشهداء» قضية حساسة ومعقدة كما هو الحال في الأراضي الفلسطينية كافة، وهذا الوضع هو نتاج للتغير في الأنظمة وتراكم القوانين خلال الفترات المختلفة. بالإضافة إلى انه لا يوجد في الضاحية من يملك حق الملكية للأرض، وإنما وكالة دورية «حق الاستخدام»، وان عدم الوضوح في الملكية لم يشكل عائقاً لظهور ونمو هذه الضاحية، والتي تأسست بشكل ذاتي.



- بلدية الدوحة



- تصوير جوي لجبل مغارة خالد - 1996

الخلفية التاريخية لجبل مغارة خالد

بحث تاريخي لقصي أبو عكر
الصور لسارة بيلغريني

في ظل الإمبراطورية العثمانية كانت بيت لحم قرية تابعة لصنجد القدس، حيث يقع جبل مغارة خالد (والذي يقطن به حالياً سكان من مخيم الدهيشة للاجئين وهو موقع الضاحية الجديدة) وكانت الأرض تعتبر وقفاً إسلامياً.

الإمبراطورية العثمانية

1858-1913

تغير قوانين الإمبراطورية
العثمانية حول ملكية الأراضي

في العام 1858 أصدرت الإمبراطورية العثمانية قانون تسجيل الأراضي، وكان أحد الأسباب هو رفع قدرة الإمبراطورية على جمع عائدات الضرائب. وفي العام 1913 صدر قانون السماح بتملك أراضي الوقف، والذي مكن العائلات الكبيرة والثرية في فلسطين من شراء مساحات واسعة من الأراضي، والحصول على أوراق قانونية مملكتهم لهذه الأراضي. من خلال الأرشيف العثماني، فإن عائلة الحسيني قد تملك أراضي في القدس،

والمناطق المجاورة، وكان من ضمنها جبل
مغارة خالد.

في العام 1918 قامت سلطات الانتداب
البريطاني بإغلاق كافة مراكز التسجيل
العثمانية، وخلال إخلاء العثمانيين لفلسطين
وسوريا فقد العديد من الوثائق الخاصة
بملكية الأراضي، ولكن الانتداب البريطاني
تمكن من استعادة جزء من هذه الوثائق
بالتعاون مع الفرنسيين (انتداب سوريا)
ولكن فقد الأرشيف الخاص بالقدس.
(تم استرجاع الأرشيف الكامل الخاص
بملكية نابلس وغزة، والعثور على جزء من
أرشيف كل من عكا وحيفا ويافا والخليل
وصفد وجنين والناصرة وطبريا وطولكرم)

في العام 1943 ومن خلال المصادرة
المتوفرة، تم شراء جبل مغارة خالد من قبل
الصندوق القومي اليهودي.

في العام 1948 أصبحت الضفة الغربية
تحت الحكم الأردني، وفي أغسطس من
العام 1950 اعتبرت الحكومة الأردنية سكان
إسرائيل (بما يشمل الفلسطينيين القاطنين
ضمن حدودها) أعداء ويتم التعامل معهم
بناءً على قوانين التعامل مع العدو، وفي ذلك

1918 الانتداب البريطاني
تم فقدان أرشيف أملاك
القدس

1943
شراء أرض جبل مغارة خالد

الحكم الأردني للضفة الغربية
1950
قانون «حارس أملاك العدو»

الوقت شكلت الحكومة الأردنية ما يعرف
بـ ” حارس أملاك العدو“ للتعامل مع
ممتلكاتهم.



وبهذه الطريقة أصبح وزير الداخلية
الأردني هو حارس أملاك العدو، وله تفويض
التصرف بممتلكات اليهود (الإسرائيليين) في
الضفة الغربية، وبالتالي شمل ذلك جبل
مغارة خالد. وتم استخدام هذه الممتلكات
لخدمة المصلحة العامة مثل إنشاء مخيمات
لللاجئين، قواعد عسكرية، وأسواق.

واحد من القوانين المهمة في ظل الحكم
الأردني والذي صدر عام 1952 بما يخص
حق الاستخدام، والذي ينص على أن

الاستخدام لمدة عشر سنوات ينقل ملكية الأرض للمستخدم، وعليه تصبح وثيقة حق الاستخدام وثيقة ملكية.

1952
حق الاستخدام (قانون حق الانتفاع)

مع الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية عام 1967 أصبحت منطقة بيت لحم تحت الإدارة العسكرية الإسرائيلية، وكان القانون الصادر من قبل السلطات الإسرائيلية عام 1967 رقم 42 ينص على « أن الممتلكات الخاصة بسكان الضفة الغربية ممن غادروا إبان حرب 1967 أو كانوا خارج الضفة، ولم يسمح لهم بالعودة تعتبر أراضي متروكة، ويمكن أن تتبع لحكم السلطات العسكرية».

الاحتلال العسكري الإسرائيلي
1967
القوانين الإسرائيلية حول ملكية الأراضي

بالإضافة إلى انه في الفترة الواقعة ما بين 1981-1994 أصدرت إدارة الاحتلال الإسرائيلي قانون ضرائب الملكية لرفع عائدات الضرائب على الأراضي الخاصة.





1987

الإذن باستخدام الأرض لأهداف زراعية.

انطلقت الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987 والتي كان من آثارها الظروف الاقتصادية الصعبة بالأخص لسكان مخيم الدهيشة، وقد زار وفد من المخيم فيصل الحسيني في بيت الشرق في القدس؛ لطلب الإذن لاستخدام ارض جبل مغارة خالد لدعم سكان المخيم، وقد قبل الحسيني هذا الطلب.

وبدأ الناس بزراعة الأرض، إلى أن قامت السلطات الإسرائيلية بإجبار الناس على مغادرة الأرض، ومنعهم من استخدامها، ومع ذلك لم تكن تعتبر هذه الأرض ضمن الأراضي الحكومية لدولة الاحتلال.

1988

فتح شارع يربط المخيم بالجبل.

في العام 1988 تم فتح شارع من الجهة الجنوبية للمخيم، ولا يوجد لدينا معلومات حول من قام بهذا العمل، وما الهدف منه، ولكن تأثيره كان بتمكين الناس من الوصول إلى الجهة الأخرى من الشارع، والذي هو موقع الضاحية حالياً، وبالرغم من أن الشارع نظرياً خارج حدود المخيم، ولكنه أصبح عملياً حدود المخيم الجديدة، وهذا التغير أعطى سكان تلك المنطقة القدرة على توسيع حدود ممتلكاتهم لغاية حد الشارع الجديد من جهة المخيم.



كان الإعلان الأول للسلطة الفلسطينية سنة 1994 بما يتعلق بملكية الأراضي، والذي أكد على تطبيق كافة القوانين السارية ما قبل الخامس من حزيران عام 1967، وما يهنا هنا هو حق الاستخدام، وفي عام 2005 أصدرت السلطة الفلسطينية قانون ينص على أن ” ممتلكات الوقف التي لم يتم تسجيلها، وقد استخدمت لما يزيد عن عشر سنوات تعتبر ملك للمستخدم).

وبعد الانتفاضة الأولى عاد الناس للبناء مرة أخرى، كان هناك اهتمام متنام بمنطقة جبل مغارة خالد، وقد جذبت هذه المنطقة الاهتمام؛ لالتصاقها بالمخيم، ولعدم وضوح حالة الملكية الخاصة بها، والتي من الممكن

ما بعد أوسلو 1994
قوانين السلطة الفلسطينية بما يتعلق بملكية الأراضي.





1995

35 قطعة أرض في الجبل باعها
الحسيني لعائلات من مخيم
الدهيشة.

أن تسمح بحرية الاستخدام أو الاستيلاء
عليها.
في عام 1995 قامت مجموعة من المخيم
بتشكيل لجنة للاجتماع بعائلة الحسيني
ومحاميها، من أجل مناقشة إمكانية
استخدام الأرض كتوسع للمخيم من أجل
المساهمة في تقليل الكثافة السكانية في
المخيم.

تم عقد الاجتماع في مركز شباب الدهيشة
والوصول إلى اتفاق نص على أن يكون هناك
(35) قطعة أرض تباع لعائلات من المخيم
بتكلفة 2500 دينار أردني للقطعة الواحدة،
وتكون الدفعة الأولى 500 دينار تحصل
العائلة مقابلها على سند قبض بالمبلغ، وبعد
دفع المبلغ كاملاً تحصل كل عائلة على
وثيقة ملكية للأرض. وعندما قارب الاجتماع
على الانتهاء، دخل ثلاثة أشخاص من المخيم
على الاجتماع وقاموا بقطعه واتهام عائلة
الحسيني بأنها تبيع ما لا تملك؛ لأنه لا يمكن
لأحد أن يثبت ملكيته للأرض نظراً لفقدان
سجلات تسجيل الأراضي العثمانية.

1996-1997

اتفاق بين أفراد والحسيني على
إدارة الأرض

قام الأشخاص الذين اقتحموا الاجتماع،
وأوقفوا كل ما تم الاتفاق عليه بترتيب
اجتماع مع عائلة الحسيني، للحصول على
كامل المسؤولية لإدارة الأرض، وهو ما
وافقت عليه عائلة الحسيني، ولكن بشروط:
الالتزام باتفاق الـ (35) قطعة ارض السابق،
وحصول العائلات التي قامت بالدفع على
أراضيهم، وان يكون عرض الشوارع في
المنطقة (10) أمتار، وتكون هذه الشوارع
بطريقة تضمن الترابط، والتواصل ما بين
جبل مغارة خالد ومخيم الدهيشة.

ومن اللحظة التي تمكن هؤلاء الثلاث من
السيطرة على باقية المنطقة، تبنا إجراءاتهم
الخاصة، أولها كان برفع سعر قطعة الأرض
الى ما يقارب 5000-6000 دينار أردني
وإصرارهم على دفع المبلغ كاملاً دفعة
واحدة، وتغيير عرض الشوارع ليصبح 3-4
متر مما يسمح بزيادة عدد قطع الأراضي في
المنطقة. وقاموا بتقسيم المنطقة إلى (70)
قطعة ارض بجانب الـ (35) التي تم الاتفاق
مع عائلة الحسيني سابقاً عليها، وتم تحديد
موقع قطعة الأرض الخاصة بكل عائلة
من خلال القرعة، وكانت عملية البيع
الجديدة جميعها من خلال وثيقة ” وكالة
دورية“ ولم يكن لعائلة الحسيني أي دور في
عمليات البيع هذه.



صورة (مقبرة الشهداء، تأسست عام 2000 على قطعة أرض تم التبرع بها توجد في الجانب الجنوبي للضاحية.







صورة (المقبرة لشهداء مخيم الدهيشة وهي مصدر اسم تسمية الضاحية)



2000

تأسيس مقبرة الشهداء

في عام 2000 بدأت الانتفاضة الثانية والتي تسببت بظروف اقتصادية واجتماعية، وسياسية معقدة في الأراضي الفلسطينية، وفي ذلك العام تبرعت عائلة للجنة الخدمات الشعبية في مخيم الدهيشة بقطعة أرض؛ لاستخدامها كمقبرة، وذلك لصعوبة الوصول للمقبرة المحاذية لقبه راحيل في بيت لحم، وسميت هذه المقبرة بمقبرة الشهداء.

بعد بداية الانتفاضة الثانية، ومع تحسن الظروف الاقتصادية، بدأ الناس بالبناء في أراضيهم والانتقال بشكل بطيء للسكن في جبل مغارة خالد.

2003

بدء أعمال البناء في الأرض

مع تزايد السكن والسكان في المنطقة، أبدى مجلس قروي أرتاس اهتماماً في ضم المنطقة لحدوده البلدية، وقد تضمنت العملية مسح ميداني وعمل خرائط وإحصائيات بالإضافة إلى قيامها بالطلب بشكل رسمي من وزارة الإسكان تغيير تصنيف المنطقة من زراعية، إلى منطقة سكنية. وقد قدم المسح الميداني معلومات حول وجود (210) قطعة أرض على مساحة (162) دونماً، وفي حينها كان هنالك (71) بناءً قائماً. بسبب رفض سكان المنطقة أن يكونوا جزءاً

2005

اهتمام أرتاس بضم الأرض ضمن حدود بلديتها.

من قرية أرتاس، أدى ذلك لعدم تبعية هذه المنطقة لأي مجلس بلدي (سواء الدوحة أو بيت لحم)، أو مجلس قروي (أرتاس).

وهذا الوضع يعني عدم توفر خدمات البنى التحتية لسكان المنطقة، وعلى سبيل المثال اعتمد السكان للحصول على الكهرباء على مد أسلاك من داخل المخيم باتجاه المنطقة.





2012

تأسيس هيئة محلية للمنطقة
وتسميتها ضاحية الشهداء

وبعد مرور (10) سنوات على بناء أول منزل في المنطقة، وصل عدد سكان المنطقة سواء الساكنين أو من لديهم النية للسكن هناك ويقومون بأعمال البناء حوالي (1000) نسمة، وهذا العدد تتطلب وجود تنظيم على المستوى العملي بالنسبة للخدمات والبنى التحتية، وعلى المستوى الإداري والتنظيمي. ويكمن السؤال في هذه الحالة هو، من المسؤول عن تنظيم وتمثيل المنطقة، وهي لا تتبع لأي مجلس بلدي، ولا يملك سكانها أوراقاً ملكية سوى الوكالة الدورية؟

في 28 تشرين الأول من العام 2012، قام سكان المنطقة بتشكيل لجنة محلية مكونة من تسعة أعضاء وتسمية المنطقة بضاحية الشهداء (نسبة إلى مقبرة الشهداء الواقعة ضمن حدود المنطقة).

وفي (26) تشرين الثاني، طلبت اللجنة المحلية لضاحية الشهداء بشكل رسمي الاجتماع مع لجنة خدمات مخيم الدهيشة؛ لضم الضاحية لحدود عمل لجنة الخدمات، بالإضافة إلى طلبها لوثيقة رسمية من لجنة الخدمات تبين ارتباط اللجنة المحلية بلجنة خدمات مخيم الدهيشة، وذلك لمساعدتها

طلب رسمي لضم المنطقة للجنة
خدمات الدهيشة

في التعامل مع الجهات الرسمية بكل ما يتعلق بالضاحية.

وعلى أغلب الظن، لا يمكن تحقيق هذا الطلب، وذلك لعدم وجود صلاحية تخول لجان الخدمات العمل خارج حدود المخيمات وهو ما يصعب من عملية جعل الضاحية جزءاً من المخيم، ولكن لجنة خدمات مخيم الدهيشة أوضحت بأنها ستدعم اللجنة المحلية لضاحية الشهداء في طلباتها المقدمة للجهات الرسمية والمتعلقة بالخدمات والبنى التحتية في الضاحية.

926
نسمة

من القاطنين في الضاحية هم
من مخيم الدهيشة

الطيرة 8

رام الله

128
نسمة

من القاطنين في الضاحية هم
من (9) قرى في الضفة الغربية

القدس

حوسان

الخضر

وادي فوكين 5

10

6

بيت لحم 12

التعامره 12

نحالين 8

ضاحية الشهداء

ارطاس 63

بيت اولاء 2

ديموغرافيا

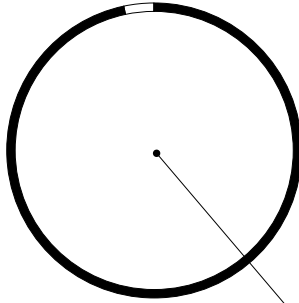
180

عائلة

1054

نسمة

(6) شقق مؤجرة



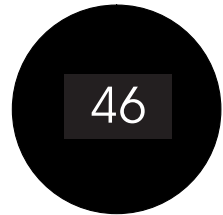
(174) قاموا بشراء أراض



مبني



قيد الإنشاء



فارغ



128

بناءً جديداً

عقارات

128

بناءً جديداً

مقارنة

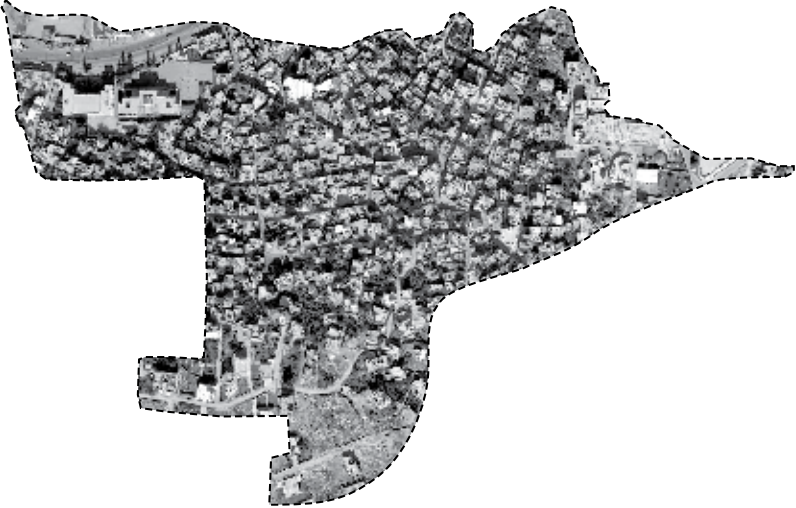
الضاحية
(162) دوغماً



الكثافة

الدهيشة

مساحة الضاحية تشكل ما يعادل 38% من مساحة مخيم الدهيشة



02

أسئلة

إن الأسئلة الكثيرة التي تتراود إلى ذهني حول تبعيات رحيلي للعيش في تلك الضاحية

قد حفزت رغبتي الشخصية في فهم ودراسة حالة الضاحية "كمختبر معكوس للمخيم نفسه". خلال (65) عاماً من النكبة اعتاد الخطاب الرسمي الفلسطيني بشكل عام، وخطاب اللاجئ الفلسطيني بشكل خاص على تسليط الضوء على نقاط الضعف للاجئ الفلسطيني. وقد جاء الخطاب الفلسطيني على هذا الشكل نتيجة للإيمان بان هذا النوع من الخطاب يبقي قضية اللاجئين الفلسطينيين على قيد الحياة إلى جانب انه يجذب اهتمام وتعاطف الناس في كافة أنحاء العالم. برأيي إن هذا الخطاب ما زال يمثل ظلماً كبيراً للإنجازات والتحويلات التي قام بها اللاجئون الفلسطينيون إلى جانب أن هذا الخطاب اغفل أو تغافل عن إظهار العديد من نقاط القوى والتحويلات الايجابية التي أنجزها اللاجئون خلال ال(65) عاماً الماضية.

لذلك، إن دراسة حالة ضاحية الشهداء تمثل مناسبة وفرصة، لتسليط الضوء على بعض نقاط القوة والانجازات التي قام بها اللاجئون، بحيث يصبح بإمكاننا كلاجئين استخدامها في روايتنا لقصتنا، ولنثبت للعالم أجمع بأن الشعب الفلسطيني يجب أن يعود لوطنه وأرضه من خلال جعل العالم يشاهد ما قام به هذا اللاجئ من إنجازات في المنفى بدلا من أن نسوق أنفسنا من منطلق الضعف والحاجة والضحية.

- أحمد اللحام

هل من الطبيعي

ان يعيش

لاجئ في منزل

كبير وجميل؟

لطالما كان مصطلح التطبيع مصطلحا إشكاليا حين يكون الأمر يتعلق بالمخيم، وبهويته، وباستثنائه السياسي. برأيي أن هذا المصطلح قد تم وما زال يتم تداوله في الخطاب السياسي الفلسطيني، كأداة لمحاولة إبقاء اللاجئ الفلسطيني مقيداً داخل حدود المخيم، وداخل بعض الأفكار والمفاهيم الضيقة لإبقائه ضعيفا، ليتم السيطرة عليه، ولتحييده عن أن يكون له دور فاعل في صنع السياسة الفلسطينية والقرار الفلسطيني، كما حدث في مخيمات لبنان على سبيل المثال. بالنسبة لي شخصا، من الصعب جدا أن اكتب عن موضوع التطبيع، وذلك للحساسية البالغة التي تشوب هذا المفهوم، وكذلك لأن هذا المصطلح لطالما اعتبر من المحرمات التي لا يجوز لأحد أن يتحدث فيها، ولكني مؤمن تماما إن علينا أن نفكر ونتحدث في كل ما يتعلق بحياتنا، وصفة اللجوء التي نحملها، وبأوضاعنا، ولا يجوز أن نتوقف عند أي من تلك "المحرمات" التي لطالما أبقتنا مقيدين لسنوات طويلة.

هل يعتبر رحيلي للعيش في بيت جديد في الضاحية تطبيعا لحالة اللجوء التي أحملها ؟

في بدايات تشكل المخيمات كان الناس يترددون حتى لبناء شبكة صرف صحي داخل المخيم؛ لأنهم كانوا يعتقدون بأنهم إن فعلوا ذلك سيتم تطبيع المخيم حيث إن نزعة الإبقاء، والمحافظة على الحياة المؤقتة كانت قوية. ولكن مع مرور الوقت أصبح أهالي المخيم على مستوى عالٍ من الوعي، والفهم لحالتهم السياسية، وكذلك فهم ما يؤثر على ذلك الاستثناء السياسي، وما لا يؤثر. لقد وصلوا لفهم مفاده أنه

بالإمكان القيام بالعديد من الأمور داخل المخيم مع المحافظة على الشخصية أو الهوية الاستثنائية لهذا المكان. بناء عليه، بدأ أهالي المخيم في تعمير بيوتهم، وفي تحسين حياتهم من خلال تطوير بعض الجوانب التي تخص الحياة اليومية في المخيم.

ولكن لسوء الحظ إن رواية أهالي المخيم لغاية الآن لم ترتق لمستوى الانجازات التي قاموا بها هم أنفسهم، بكلمات أخرى، إن ممارسات أهالي المخيم على الأرض قد قوضت مفهوم التطبيع منذ زمن بعيد، إلا أن هذا المفهوم ما زال مستخدماً في خطاب اللاجئ إلى غاية الآن، بالرغم من أن اللاجئيين أنفسهم قد نسفوه منذ زمن. أنا أوّمن تماماً بان المخيم يجب أن يحافظ على شخصيته، وهويته المميزة، ولكني أوّمن أيضاً بان هذه الهوية لا يجب أن تمنعنا من القيام بالعديد من الممارسات داخل المخيم.

هل المكان الذي أعيش فيه له علاقة بحالة اللجوء التي أحملها ؟

عودة لموضوع طريقي للسكن خارج المخيم، أنا أوّمن بان المكان الذي أعيش فيه لا يؤثر بأي شكل من الأشكال على حالة اللجوء التي احملها. من خلال المقابلات التي أجريتها مع سكان ضاحية الشهداء وجدت اغلب الذين قابلناهم على إدراك ووعي تام بالحالة والظروف السياسية التي تحيط بموضوع اللجوء. اغلبهم قالوا أنهم لا يطبعون حالتهم السياسية كلاجئين عندما سكنوا في ضاحية الشهداء لأنهم كما قالوا انه من حقهم أن ينعموا بحياة جيدة وكرامة، وأكدوا أن ذلك لا يؤثر بأي شكل من الأشكال على حالتهم السياسية.

ف.أ: ” في ناس كثير ربطت ثقافياً في ذهنها أن اللجوء ارتبط بالمخيم والمعاناة، يعني عشان تكون لاجئ لازم تعاني، بنفس منطق إذا كنت أفكر فأنا موجود، بعاني أنا لاجئ، هاي ما الهاش علاقة اللاجئ في النهاية من حقو يعيش كإنسان، يربي ولاده، يربي ولاده بشكل محترم، يعيش في مكان مناسب، يتلقى خدمات مناسبة، وهذا ما الو أي علاقة بصفته“

م.ق: ” احنا فرضت علينا ظروف انو نكون في المخيمات، الآن المخيم لما أوجد في ال48 كان المخيم باعتبار أقل بكثير من ما هو موجود اليوم، ناس كثير رحلت طلعت للدوحة أو لمناطق أخرى، والآن الموجودين أكثر بأضعاف من الي كانوا موجودين فيه في ال48، فلا يمكن أبدا انو يكون المخيم يتسع لعشرات آلاف الناس. ف ما في امكانية تقلي ضلك في الفقر وفي الحرمان عشان تتذكر بلدك، أنا بلدي ولا يمكن أنساها.“

كيف سيتم تمثيلي

كلاجئ بعد ان

انتقل للعيش

في ضاحية الشهداء؟

خلال عام 2012 قام سكان ضاحية الشهداء بتشكيل لجنة محلية لتسيير الحياة في الضاحية، هذه اللجنة والتي تمثل سكان تلك المنطقة كانت قد طلبت بشكل رسمي أن ترتبط بلجنة خدمات مخيم الدهيشة بشكل مباشر. نحن نحاول أن نفهم أو أن نكتشف الدوافع ما وراء هذا الطلب.

ما الذي يدفع شخص ما يعيش في ”فيلا“ إلى أن يطلب أن يكون جزءاً من مكان من المفروض أن يكون مؤقتاً (المخيم) ؟ ما الذي يدفع شخص ما إلى طلب أن يتم تمثيله من خلال مكان لطالما نظر إليه الناس كرمز للضعف والفقر (المخيم)؟

لقد تساءلت كثيراً عن الأسباب والدوافع وراء مثل هذا الطلب. هل هي فقط مسألة خدمات أم أن هناك دوافع أخرى ؟ بمعنى أن سكان الضاحية يبحثون عن تلقي الخدمات من لجان خدمات مخيم الدهيشة.

ف.ا: ” هذا الطلب تقدم مش بس بقرار من اللجنة، هذا باستشارة تقريباً جميع سكان المنطقة، جميع سكان المنطقة بطمحووا يكونوا جزء من المخيم، وبأقل تقدير يكونوا جزء من الخدمات اللي بتقدمها لجنة الخدمات اللي في المخيم، بحيث انه ما نعطيها صفة المدينة الرسمية، ومجلس بلدي رسمي، وهذا له بعد سياسي“

لقد وجدنا الفكرة التي مفادها أن عدم حمل ضاحية الشهداء لصفة المدينة أو الضاحية تضمن أو تساعد اللاجئين على إبقاء وحفظ هويتهم السياسية في معظم المقابلات التي أجريناها. وفي كثير من الأحيان ذكر الأشخاص الذين قابلناهم أن رغبتهم في أن يكونوا مرتبطين في المخيم تنبع من حرصهم على تقوية أو المحافظة على هويتهم السياسية كلاجئين.

أنا أعتقد أنه بإمكاننا أيضاً أن نبرر هذه الرغبة بأن سكان ضاحية الشهداء يريدون أن يبقوا مع الطرف الأقوى في المعادلة، ألا وهو المخيم وليس المدينة أو البلدية، إلى جانب أسباب أخرى كثيرة منها مثلا البعد الاجتماعي، والعلاقات الاجتماعية التي بناها هؤلاء الناس خلال سنوات طويلة من العيش في المخيم.

هل للمكان الذي أعيش فيه أي أثر على الطريقة التي يتم تمثيلي بها سياسياً؟

لا شك في أن للمخيم هوية سياسية استثنائية تمثل حالة اللجوء التي يعشها اللاجئ الفلسطيني منذ (65) عاماً، ولكنني أعتقد أن الفكرة التي مفادها أن المخيم هو الضامن الرئيس الذي يحفظ تلك الحالة قد اختفت منذ زمن بعيد، فالآن يوجد مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين يعيشون في كبرى المدن حول العالم وما زالوا يحتفظون بحالتهم السياسية كلاجئين وبحقهم في العودة.

على أية حال، أعتبر فكرة رفض تحويل ضاحية الشهداء إلى مدينة أو بلدية فكرة ثورية حطمت نموذج المدينة على أنها المكان الذي يجب أن تقاس بناءً عليه كافة الممارسات المكانية الأخرى في باقي المناطق، بل على النقيض من ذلك قدمت هذه الفكرة الثورية المخيم كنموذج قوي مختلف بإمكانه أن يغير بشكل تام المعايير التي جعلت من المدينة ذلك النموذج.

عودة إلى موضوع التمثيل السياسي، عند تأسيس لجان خدمات المخيمات كانت مهام تلك الخدمات الرسمية تقتصر على تقديم الخدمات للاجئين في المخيم، ولكن في كثير من الأحيان أخذت تلك

اللجان أدواراً مختلفة في تمثيل المخيم في أكثر من محور، كمنظمة التحرير، والسلطة الفلسطينية، والبلديات المحاذية للمخيم.

فيما يخص حالة مخيم الدهشة، لطالما كانت اللجنة الشعبية في المخيم قوية بل إنها ينظر إليها على أنها تقود كافة اللجان الشعبية في مخيمات الضفة الغربية. كما أن تأثير هذه اللجنة لا يقتصر على المخيم فقط بل أنها تخطت حدود المخيم؛ لتكون جسماً فعالاً ومؤثراً على البلديات المحاذية للمخيم، كبلدية الدوحة مثلاً. إن قوة لجنة خدمات مخيم الدهيشة ساهمت بشكل أو بآخر بجعل مخيم الدهيشة مميزاً وخاصاً في كثير من الأمور كما أنها جعلت من المخيم جسماً جذاباً لكافة أبناء المخيم الذين رحلوا عنه ليسكنوا في مدن ومناطق أخرى. مبدئياً أو رسمياً كان القصد من تشكيل هذه اللجان هو أن تكون جسماً خدمتياً، ولكن على أرض الواقع قامت هذه اللجان بأخذ مسؤولية تمثيل المخيم على المستوى المحلي، على الرغم أنه لا يوجد هناك من يجرؤ على أن يحمل صفة تمثيلية للمخيمات.

هل يتم تمثيل أهالي المخيم بطريقة خاصة أو مختلفة؟

أما على صعيد الوطن، لا يوجد أي جهة تقوم بتمثيل اللاجئ الفلسطيني سياسياً. فمُنظمة التحرير الفلسطينية تعتبر الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني (كافة الشعب - لاجئ وغير لاجئ)، أي أن اللاجئ الفلسطيني يتم تمثيله بنفس الطريقة التي يتم فيها تمثيل المواطن الفلسطيني غير اللاجئ، لذلك أصل لنتيجة أن العيش في المخيم أو في أي مكان آخر، لا يؤثر على الطريقة التي يمثل فيها اللاجئ الفلسطيني.

ما هي علاقتي

مع المخيم

بعد الانتقال

إلى الضاحية؟

أحمد بالنسبة إلي فإنني متجه لمرحلة جديدة في حياتي بالانتقال للسكن خارج المخيم، ولدي العديد من التساؤلات، أرغب في الاستفسار عنها من شخص سكن خارج المخيم، وله علاقة قوية مع المخيم، ما هو السكن خارج المخيم؟

قصي أسهل الأجوبة يمكن أن يكون : السكن خارج المخيم هو مثل السكن في فندق. أمضيت حياتي في المخيم وذلك لعدم توفر العديد من الأشياء في الدوحة، وعلى المستوى الشخصي، فإنني لا أعرف جيراني هناك بشكل جيد، ولا أستطيع تمييزهم حتى، ولا يوجد حديث بيننا سوى في المناسبات الاجتماعية، والتي تتطلب دعوة الجيران، ولا أمضي وقتي في الدوحة، فأنا إذا غادرت المنزل، آتي لمخيم الدهيشة.

أحمد ما الذي جعل المخيم جذابا؟ هناك مدينة بيت لحم، والتي يوجد بها الكثير من الأشياء الجذابة، لماذا تبقى في المخيم؟

قصي لا أعلم، ربما بسبب العلاقة التي بنيتها خلال فترة سكني في المخيم من خلال المدرسة، وإبداع والفينيقي، ومشروع الجامعة في مخيم. فشبكة علاقتي توجد في المخيم، وفي الدوحة لدي شعور بأن كل شخص يعيش في عالمه الخاص، إلى حد ما، وليس بشكل كامل، ولكن ليس كمخيم الدهيشة، كمثال، يمكنني اخذ محل للفلافل، لا يوجد لو محل واحد للفلافل في الدوحة، وإذا وجد محل خلال الفترات، من فترة فإنه لا يستمر سوى لشهرين، ويغلق بسبب عدم ذهاب الناس للشراء منه فحتى غير اللاجئيين يأتون إلى الدهيشة؟

أحمد هل هنالك شيء عاطفي له علاقة بالموضوع؟ أم هو فقط للحصول على أشياء من المخيم؟

قصي بالطبع هنالك جوانب عاطفية، عندما أعرف عن نفسي فإنني أقول بأنني من مخيم الدهيشة، وحتى إن كنت أعيش في الدوحة، والناس تعرف الدهيشة على أنها الصمود والوعي، فتشعر بأنك قادم من موقع قوي، ولكن المشكلة عندما أعرف عن نفسي بأنني من مخيم الدهيشة ويقول لي أحدهم ” لا، أنت لا تعيش في المخيم“ فإنها تمثل إهانة بالنسبة لي.

أحمد لماذا؟ أنت لا تعيش في مخيم الدهيشة؟

المخيم هو فكرة وليس مجرد مكان؟ | قصي أنا لا أعيش في مخيم الدهيشة، ولكنني من مخيم الدهيشة.

أحمد لم أفهم ذلك

قصي نمط الدهيشة، كيف تجري الأمور، على سبيل المثال، في الدوحة على طول فترة سكني هناك لم أشاهد مسيرة ضد أي شيء، لم يستطيعوا التجمع حول شيء ما عدا مسيرات غلاء المعيشة، وحتى في هذه سارت المسيرة نحو مدخل مخيم الدهيشة؟

أحمد هل يمكنك القول بأن المخيم هو فكرة وليس مجرد مكان؟

قصي بالطبع.

أحمد الفكرة لا يمكن حصرها، فهي مفتوحة، هل يمكن لأحد أن يعيش مُط
المخيم في باريس؟ فكرة المخيم في باريس؟

قصي نعم يستطيع.

أحمد هنالك أشياء أتساءل عنها، كما لو أنني ذاهب لمغامرة.

قصي مما أنت خائف؟

أحمد هو ليس خوف، هو شيء له علاقة بالذكريات، فالإنسان في أي مكان
في العالم، وليس فقط في فلسطين، ذكرياته هي وطنه، وبالتالي فالمكان الذي
لك فيه ذكريات فهو وطنك، وذكرياتي في المخيم فقط، وليست في بيت عتاب
من أنا بعد أن | (قريتي الأصلية)، وليست في بيت لحم، وليس في
أي مكان آخر، وبالتالي فإنني من هذه الذكريات،
وكيفية تأثيرها على حياتي سواء أكان ايجابياً أم
سلبياً. اعني هنا شخصيتي حيث كان المخيم حجر أساس في بناء شخصيتي
ولست أعني هنا حالة اللجوء. فأنا أفكر من ناحية الظروف الاجتماعية،
فالوضع بالنسبة لي كما لو كان شاشة سوداء أمامي، لا أتمكن من رؤية ما
وراءها بعد مغادرة المخيم، وهذا سبب تساؤلاتي.

قصي هل تتوقع أن يتأثر ارتباطك بالمخيم؟ هل سيبقى كما
هو أم سيحدث انفصال؟ وأيها تفضل؟

أحمد هذا سؤال صعب جداً وفي مرحلة مبكرة، ولكنني لا أعتقد بأنه سيكون هنالك
انفصال كبير، فإذا كان المخيم فكرة وبما أنني ذاهب إلى مكان 90% من سكانه لاجئين،
فهذا يعني أن حياة المخيم يتم بناؤها هناك. هذه إجابتي في هذه اللحظة، ولكن يمكنك
سؤالي مرة أخرى بعد خمسة أشهر من سكني هناك، قد يكون لدي إجابة مختلفة.

قصي في الدوحة، هنالك العديد من الأشياء التي لا وجود لها أساساً، هنالك شارع باتجاه الأعلى وجبل، لا يوجد هناك مكان يمكن اعتباره مركزياً أو مكاناً تلتقي فيه جميع المحاور. أو مكاناً تلتقي فيه جميع المحاور. إنه من المهم معرفة الناس المحيطين بك هناك، لأنك إذا قررت في أحد الأيام عدم الذهاب إلى المخيم وزيارة أحد جيرانك مثل المشاركة في مناسبة اجتماعية، فإنك لن تجد لغة حديث مشتركة، فسيكون حديثك ضمن الإطار العام، وفي بعض الأحيان قد تشعر بالخوف من مشاركة أحدهم آراءك لأنك لا تعلم من هو.

لا يوجد هناك مكان يمكن اعتباره مركزياً

أحمد حتى لو كان لاجئاً؟ إذا كان لاجئاً أليس من المفروض أن يكون هناك العديد من الأمور المشتركة؟

قصي لا أعتقد ذلك، قد ترغب في الحديث عن ظروف اللاجئين، وليس لأنني أعرف أكثر، ولكن تجده لا يملك المعلومة، فهو يعتبر بأنه موجود في الدوحة، لديه عمله وبلدية والتزامات، وأن هذه الموضوعات هي مسؤولية شخص آخر. وبما أنه لا يوجد علاقة في الدوحة، فإنك لا تعلم ما هو مضمون الحديث وإلى أين سيقود ولا موعد لقائكم القادم.

أحمد أشيع بان ضاحية الشهداء مختلفة عن الدوحة، فمن الجانب الجغرافي والمحتوى الديموغرافي، ليس 90% من السكان في الدوحة لاجئين، وبقراب الضاحية من المخيم يصعب على احد لا يعرف المخيم التمييز بأنها ليست جزءاً من المخيم، وأقصد هنا الجغرافيا بغض النظر عن طريقة البناء.

يصعب على احد لا يعرف المخيم التمييز بأن الضاحية ليست جزءاً من المخيم

إضافة إلى أنه لدي ذكريات من الطفولة هناك، في الوقت الذي لم يكن هناك اي بناء كنا نذهب للعب القناطر (لعبة فلسطينية شعبية)، فقد كان لي ذكريات هناك، أما بالنسبة للدوحة، فإنني دائماً أراها كشيء مفصول عن المخيم.

أحمد هل حقيقة بأن المخيم هو مصدر السياسة له علاقة بانجذابك له؟ أقصد هنا بأن الممارسة السياسية في الدوحة ليست بالقوية مقارنة مع الدهيشة، هل هذا ذو علاقة؟

قصي الرغبة في أن أكون جزءاً من هذا الإطار، والحركة السياسية، حيث انه في الدوحة لا يوجد شيء، والشيء الوحيد الذي قد أطلق عليه سياسي هناك هو المعاني الأساسية للسياسة، هو في حال كان هنالك انتخابات، وبخلاف ذلك لا يوجد. كنت قد أخبرتك بأنني لم أشاهد مسيرة إلا في غلاء المعيشة، وسارت باتجاه مدخل المخيم، لا يوجد هناك مكان في الدوحة يمكنك التجمع فيه، ولذلك إذا رغبت بحركة سياسية نشيطة، فهي موجودة في المخيم، ففي الدوحة، كان المخيم هو من قرر آلية سير الانتخابات.

إن فكرة أن الدهيشة ضعيفة والمدينة قوية خاطئة، في الدوحة لا يوجد هنالك حراك، الحراك الحقيقي يوجد في الدهيشة.

أحمد سؤال آخر، ما هو الفرق بين المخيم والمدينة؟

قصي البلدية.

للاتصال بنا

الضاحية
تخطي الحدود

www.campusincamps.ps/projects/05-the-suburb
qussay.abuaker@campusincamps.ps
ahmad.allahham@campusincamps.ps

للمزيد من المعلومات
info@campusincamps.ps

جامعة في المخيم

جامعة في المخيم هو برنامج تعليمي تجريبي لمدة سنتين، يضم مشاركين من مخيمات الضفة الغربية في محاولة لخلق طرق جديدة لتمثيل اللاجئين الفلسطينيين بعيدا عن الطرق القديمة والتقليدية والرموز التي تدل على ان اللاجئ ضحية وضعيف وسلبى وفقير. يهدف هذا البرنامج الى تخطي الفروقات دون اهمال الاختلافات بين المخيم والمدينة، اللاجئ والمواطن، المركز والمحيط، النظرية والممارسة، المدرس و الطالب.

مدير البرنامج
أليساندرو بيتي

بالتعاون مع
ساندي هلال (برنامج تحسين المخيمات- الانروا).

المشاركون
قصي أبو العكر، علاء الحموز، صالح خنة، احمد اللحام، أيسر داود، بيسان الجعفري، نداء الحموز، نبا العاصي، اسحق البربري، آيات الطرشان، مراد عودة.

الموجهون:
منير فاشة، ايمن خليفة، ربي صالح، طارق همام، محمد جبالي، إيلانا فيلدمان، مايكل أجير.

فريق المشروع:
ياسر حميدان، الاء جمعة، همارا ابو لبن، دينا قدومي.

مفعلو البرنامج:
برافي نيو البس، جوليانا روكو، ماثيو جيودي، سارا بلجبريني.

معلمو الانجليزية والعربية:
دانيال ماكنزي، ايمن خليفة، سميح فرج، ايمان سيمون.

ضيوف البرنامج:
سري حنفي، فيفيان صنصور، ليندا كيكيكس، باتريك كاتنزارو، باسل عباس، روني ابو رحمة، ويلفريد جراف، طارق دعنا، فليكتي سكوت، محمد جبالي، مختار كوكاشي، حنان طوقان، شادي شلشتوري، جفري شامباين، مانويل هرز، سي كي راجو، فرناندو رامبرز، ايميليو بابد، سامر عبد النور.

هذا المشروع مُنفذ من قبل جامعة القدس (القدس/بارد) و باستضافة مركز الفينيق في مخيم الدهيشة/بيت لحم. ويتفد بدعم من الصندوق الاجتماعي والثقافي للاجئين الفلسطينيين وسكان غزة GIZ، وهو ممثلا عن الحكومة الألمانية وعن الوزارة الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية. بالتعاون مع دائرة تحسين المخيمات التابعة لوكالة الامم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا).
محتوى هذه الكتيبات ليس بالضرورة ان يمثل المؤسسات المذكورة أعلاه.

مبادرات
الضاحية: تخطي الحدود

تحرير النص:

يوسف عدوي

تصميم الكتيب

سارة بلجيري، تمارا أبو لبن

صورة الغلاف

سارة بلجيري

طبع في تموز ٢٠١٣-٧-٢٠٠٧

حقوق الطبع محفوظة





في العام 2012، قام سكان الضاحية بتشكيل لجنة محلية وتسمية المنطقة بضاحية الشهداء (نسبة إلى مقبرة الشهداء الواقعة ضمن حدود المنطقة).

طلبت هذه اللجنة بشكل رسمي الاجتماع مع لجنة خدمات مخيم الدهيشة؛ لضم الضاحية لحدود عمل لجنة خدمات المخيم.

ما الذي يدفع شخص ما يعيش في "فيلا" إلى أن يطلب أن يكون جزءاً من مكان من المفروض أن يكون مؤقتاً (المخيم)؟ ما الذي يدفع شخص ما إلى طلب أن يتم تمثيله من خلال مكان لطالما نظر إليه الناس كرمز للضعف والفقير؟

